



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فوراً: 28/4/2022

الحاكمة هوكول توقع أمراً تنفيذياً يتطلب اعتماد سياسات مكان العمل المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

يتبع الأمر التنفيذي تقرير المفتش العام الصادر حديثاً عن حادثة العنف الأسري الذي يشمل موظفين في الولاية

يوسع المتطلبات الحالية لسياسات العنف الأسري إلى سياسة العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تغطي العنف والمطاردة والاعتداء الجنسي

سيطلب تدريباً سنوياً للمشرفين ومسؤولي الاتصال بوكالة مكافحة العنف الأسري وموظفي الموارد البشرية

سوف يتطلب من كل وكالة أن يكون لها مسؤول اتصال بوكالة مكافحة العنف الأسري

وقعت الحاكمة كاثي هوكول اليوم أمراً تنفيذياً يوجه جميع وكالات وسلطات ولاية نيويورك لوضع سياسة لمكان العمل بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي. يوسع الأمر التنفيذي نطاق أمر سابق يتطلب وضع سياسات للتعامل مع العنف الأسري ويعزز تلك السياسات بينما يوسع حمايات ولاية نيويورك لتشمل المطاردة والاعتداء الجنسي. سيطلب الأمر التنفيذي - الذي صدر اليوم بعد تقرير المفتش العام الذي صدر حديثاً والذي يوضح تفاصيل حادثة مميتة نتيجة للعنف الأسري شملت موظفين من وكالتين تابعتين للولاية - من الوكالات صياغة وإصدار سياسة العنف القائم على النوع الاجتماعي وسياسة مكان العمل التي ستتضمن تدريباً سنوياً إلزامياً للمشرفين ومسؤولي وكالات الاتصال المعنية بالعنف الأسري وموظفو الموارد البشرية. تتضمن السياسة أيضاً مطلباً صريحاً للوكالات بتعيين مسؤول اتصال بوكالة مكافحة العنف الأسري والذي يتمثل دوره في تزويد موظفي الوكالة بالموارد والمعلومات.

سيطلب من مكتب منع العنف الأسري أيضاً صياغة عينة من الإجراءات المكتوبة لتنفيذ النموذج المعدل للعنف القائم على النوع الاجتماعي وسياسة مكان العمل.

قالت الحاكمة هوكول، "تلقت إدارتي تقرير المفتش العام وقلبي مع الأسرة التي لا تزال تعيش مع هذه المأساة. يعتبر العنف الأسري قضية خطيرة تخضعني للغاية حيث فتحت والدتي منزلاً للناجيات من العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي. كحاكمة، سأعمل على جعل ولاية نيويورك مكاناً أكثر أماناً للجميع من خلال مطالبة وكالات الولاية باعتماد سياسات تحمي الموظفين وتخلق بيئة عمل آمنة للناجين. من خلال تحديد هذه المتطلبات فإننا ندعم احتياجات الأفراد والعائلات في جميع أنحاء الولاية بطريقة تركز على الناجين ومناسبة للتعامل مع الصدمات وتستجيب ثقافياً. إضافة إلى ذلك، سأراجع عن كثب توصيات المفتش العام جنباً إلى جنب مع مكتب ولاية نيويورك لمنع العنف الأسري وسنواصل الكفاح من أجل سلامة الضحايا والناجين ومن أجل جميع سكان نيويورك."

ستركز السياسة الجديدة أيضاً على مساعدة الموظفين الذين يتعرضون للعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال توفير موارد وشرح الحميات والفوائد في القانون بشأن الإجازة من العمل للتعامل مع المشوّل أمام المحكمة أو المشاكل الطبية إضافة إلى ترتيبات أماكن العمل المتوفرة لحماية الموظفين في ذلك ضد الإجراءات العكسية على التوظيف.

قالت كيلي أوينز المديرية التنفيذية لمكتب منع العنف الأسري، "لا يتوقف العنف الأسري وأشكال العنف الأخرى القائمة على النوع الاجتماعي عند وصول شخص ما إلى العمل. قد يتعرض الضحايا والناجون للمطاردة أو المضايقة في المكتب أو يأتون للعمل وهم تظهر عليهم علامات الاعتداء الجسدي من الليلة السابقة. يجب أن نستغل كل فرصة لتثقيف الناس للتعرف على شكل العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعلم كيفية مساعدة الناجين وتسهيل حصول الناجين على الموارد. أنا فخور بخدمة الحاكمة التي تأخذ قضايا العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي على محمل الجد. شكرًا لك أيتها الحاكمة هوكول على العمل الجاد لزيادة السلامة لجميع سكان نيويورك وضمان الحماية والموارد للقوى العاملة لديك."

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418